

ساحة الأخبار

14 يوليو 2002

د. ر عوف عباس يتهم مؤسسة سعودية بسرقة الوثائق المختفية  
دار الوثائق يجب أن تتبع مؤسسة الرئاسة مباشرة

حوار : مني نور

تواصل النيابة الادارية تحقيقاتها في اختفاء أكثر من 800 وثيقة من أحد مخازن دار الوثائق القومية تلك الوثائق التي تتعلق بعلاقة محمد علي بالجزيرة العربية والدولة السعودية الاولى. وقد صرح الدكتور ر عوف عباس مقرر اللجنة العلمية بدار الوثائق لأخبار الأدب بأن هناك 13 محفظة مختفية تسمى بمحافظ الحجاز معظمها مكتوب باللغة التركية والقليل منها ترجم الي العربية بأمر من الملك فؤاد والخطورة كما يراها د. ر عوف لا تكمن في كون الوثيقة ورقة واحدة انما الوثيقة بها مرفقات لا تقل عن 11 أو 12 مرفقا لا يمكن تعويضها خاصة أننا لا نملك الآن حتي الصورة لمثل هذه الوثائق المختفية.

وأضاف أن اللجنة العلمية في عهد الرئيس السابق للدار اقترحت عمل مشروعات بحثية وعمل دراسة علي وثائق الحجاز واخترنا مجموعة من الباحثين بإشراف د. جمال زكريا الذي اشتغل علي هذه الوثائق من قبل وحين أراد الباحثون دخول المخزن حاول أمناء المخزن منعهم بحجة انهم ليسوا من العاملين في الدار، وعندما بدأ الباحثون عملهم تم اكتشاف هذا الامر، وما كان موجودا عبارة عن ملفات عليها مسودة بأسماء الوثائق وبفتح هذه الملفات وجدناها فارغة من محتوياتها. فتم عمل مذكرة قدمت لرئيس الدار السابق وشكلت لجنة فحص استمرت في عملها لمدة ثلاثة أشهر بعد ذلك اقترحنا اجراء حركة تنقلات في أمناء المخازن تم فيها ابعاد اثنين منهم إلي مكان آخر ثم تم تشكيل لجنة علمية بدار الوثائق رصدت حجم الوثائق المختفية والتي قدرت ب 908 وثائق.

بعد ذلك تم اكتشاف وجود وثائق في أماكن أخرى قدرت ب 120 وثيقة، وواصلت اللجنة العلمية عملها وأعدت تقريراً من 70 صفحة وتم تحويل الموضوع الي الشؤون القانونية بالدار، ثم تولي د. صلاح فضل رئاسة الدار، وبعد أن انتهت الشؤون القانونية الي وجود تلاعب قرر د. صلاح تحويل الموضوع الي النيابة الادارية.

ويشير د. ر عوف عباس إلي أن هناك أمراً آخر يتمثل في كشف اثبتت الفساد الذي كان وراء اختفاء هذه الوثائق، هذا الامر يتمثل في أن مؤسسة الفرقان بلندن وهي متخصصة في جمع التراث.. قد تقدمت بطلب إلي الدكتور محمود فهمي حجازي لتصوير وثائق الجزيرة العربية، وكان رده علي الطلب ليس عندي مانع من حيث المبدأ، وهنا بدأت المؤسسة اتصالاتها مع الموظفين داخل الدار واخفت الوثائق الاصلية مع الصورة التي تم الاتفاق عليها، والذي يؤكد ذلك أن هذه الوثائق ال 800 المختفية كانت من بين ما طلبت المؤسسة تصويره.

ويري د. ر عوف أن العيب في الجهاز الامني داخل الدار يتمثل في أن الموظفين المعينين كأمناء علي المخازن مثبثون بشكل دائم وإلي الابد لا يتم تغييرهم من أن لآخر، وهنا تكون العهدة مثل ملكية خاصة بهم وهذا ما تداركته اللجنة العلمية فور اكتشاف هذه الجريمة وأخذ قرار بتغيير هذا الوضع وهذا الامر وافق عليه رئيس الدار السابق ودعمه د. صلاح فضل بعد ذلك.

\* هذا النظام الذي تم اتباعه بعد اكتشاف جريمة السرقة، هل يكفل الامن لحماية ما بقي من وثائق؟

- الخطوات الاجدي هي وجود فهرسة وصفية لكل محتويات الدار، وهذه العملية سوف تستغرق عدة سنوات وأن هذا المشروع بدأ بالفعل، وكان سببا في اكتشاف هذه الجريمة وقد استعانت الدار بالدكتورة سلوي ميلاد أستاذ علم الوثائق وفي هذا المشروع لا يكتفي بالفهرسة فقط بل عمل قاعدة بيانات يتم ادخالها علي الكمبيوتر، عملا بنفس النظام الذي تسيير عليه دور الوثائق في كل دول العالم.

ويقول د. رعوف أن ما كان متبعاً في نظام الفهرسة هو تواجد كل من الباحث وأمناء المخزن في مكان واحد، أما الآن وبعد هذه الحادثة فقد تم الفصل بينهما.

ويشير الي أن دور الوثائق في دول العالم، تحترم النظام التأميني الخاص بها ويتم تنفيذه بحيث يفتش الخارجون من الدار حتي لو كان رئيس الدار نفسه لابد أن يفتح حقيبته وهو خارج.

ويقول د. رعوف : لقد رأيت ذلك بنفسي في دار الوثائق البريطانية وكيف فتح رئيسها حقيبته وهو خارج، لا يعني ذلك أن الوثائق التي اختفت فقدت بهذه الطريقة. لا أن الوثائق تم تسريبها وتهريبها أثناء التصوير، ما حدث أن طالب التصوير أخذ الاصول ولا شيء غير ذلك.

ويقول د. رعوف : أن طلب التصوير هو الذي كشف عناوين الوثائق المختفية ولو كانت هذه الكشوف عند القائمين علي المخزن لما عرف هذا الموضوع علي الاطلاق، ولكن الله اراد أن يكشف أمرهم عندما وجد د. صابر عرب هذا الكشف في مكتب رئيس الدار وحافظ عليها.

\*ولماذا وثائق الحملة الوهابية بالذات؟ هل لأنها تخص السعودية؟

- السعودية تشتري أي وثائق وأي أوراق خاصة في مصر وما يساعد علي ذلك أننا لدينا عادة سيئة وهي أن أي مسئول عندما تنتهي مدة عمله ويترك مكتبه يأخذ أوراقه الخاصة والتي من الممكن ألا تكون خاصة به، بل خاصة بقرارات الدولة.. السعودية تضع عينها علي هذه الاوراق وتشتريها، وأنا لا اتهم الذين خرجوا من المسئولية ولديهم أوراق باعوها لكن كثيرا من الورثة باعوا أوراق أهاليهم الذين تولوا أمر البلاد يوما ما فمسألة بيع الورق الخاص أمر خطير، وهناك واقعة حدثت بالفعل أن اشترت السعودية الارشيف الكامل لمعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية من موظف فاسد، وبعد أن اشتروه اكتشفوا أنه لا يحمل شيئا يهمهم فردوه مرة أخرى. هم يشترون الورق وبعد ذلك يدرسونه.

\*ما الهدف من هذه الصفقات؟

- لا استطيع أن أضمن ماذا يعملون بها، ولم اسمع أنهم يجرون ابحاثا عن مصر، ربما يكون هذا الورق لاطراف أخرى.

المشكلة أننا لا نملك صوراً من الوثائق المختفية ومن الصعب استردادها، ومن الصعب الحصول حتي علي صورة منها.

ولهذا ينبغي تصوير المجموعات الارشيفية في الدار علي الاقل حتي لا تتعرض للتلف علي مر السنين، كما أشار الي أن مشكلة دار الوثائق أنها تابعة لوزارة الثقافة ومن داخل احدي مؤسسات وزارة الثقافة، وهذه قمة البيروقراطية المصرية، لأنها لا تستطيع أن تأخذ الاعتمادات الكافية التي تساعد علي مواكبة العصر، والنهوض بدورها المطلوب تجاه ما تحتويه من تراث يمثل ذاكرة الأمة، فأى دار وثائق في العالم تابعة لرئيس الدولة.

ويتطرق د. عباس أيضا الي المواصفات الانشائية لدار الكتب مؤكدا علي أن من صممها لا يفقه شيئا في هندسة المكان المطلوب بناؤه وأيضا طبيعته، وليس عنده فكرة عن مخازن البطاطس ومخازن الوثائق، فقد تسربت المياه داخل المخازن وكان الوضع سيئا للغاية، والآن تم اصلاحها.

ويقول: نحن كلجنة علمية نطالب بتجهيز وبناء مكان جديد لدار الوثائق وفقا للأسس العلمية لحماية ما نملكه من وثائق، ويتم فيها كل الاحتياطات التي تكفل سلامة وأمان الوثائق.

ويتعجب د. رعوف كيف تبني دار الوثائق علي النيل؟ فالمكان المناسب لبناء مثل هذه الدار هو شرق القاهرة لوجود الجو الجاف الذي لا يؤثر علي الوثائق الورقية، وخوفا من الرطوبة فقد طالبنا في عهد د. حجازي باجهزة تضبط درجة الرطوبة لحماية الوثائق كما طالبنا بوجود دائرة تليفزيونية مغلقة لمراقبة الباحثين. ما حدث أنهم تركوا كل المقترحات واكتفوا بالدوائر التليفزيونية التي اساء الموظفون استخدامها.

\*ماذا عن مصير الوثائق الباقية الآن في الدار، وهل ما اتخذ من قرارات يكفل لها الامن وعدم سرقتها؟

- ما يوجد الآن من وثائق لا نجزم بإمكان سرقتها أو فقده لاننا احكمنا القبض عليه لكن يمكن القول بأنه يتعرض للتلف لان دار الوثائق في حاجة الي معمل ترميم حديث. معمل الترميم الموجود الآن يدوي وبطيء ومتخلف.

\*بعد اكتشاف الجريمة وفضح الامر، والقرارات التي تم اتخاذها كيف تري شكل التعامل الآن خاصة أن المسئولين عن هذه الجريمة مازالوا في الدار؟

- عندما بدأت الدكتوراة سلوي ميلاد في مشروع الفهرسة ومعها فريق العمل من الباحثين، بدأ الامن يتحرش بهؤلاء الباحثين، وليس الامن فقط بل القائمون علي المخازن أيضا، توجد عملية مقاومة لدرجة أن مسئول الامن المتواجد منذ رئاسة الرئيس السابق للدار في حالة قلق خوفا من ادانة المسئولين عن المخازن أثناء السرقة لانه سوف يكون المسئول الاول ولذلك فهو يقوم بمضايقة فريق الباحثين الذي يعمل مع الدكتوراة سلوي ، وهم طلبة ماجستير ودكتوراة

ولهم خبرة في عمل الوثائق، ورجال الامن داخل الدار في حالة شكوي دائمة من أجل اثاره المشاكل وابعاد الشبهة عنهم، واتهامهم الباحثين بسرقة الوثائق وهناك أفراد داخل الدار من مصلحتهم ابقاء الوضع علي ما هو عليه.

<http://www.akhbarelyom.org.eg/adab/issues/470/0202.html>